

نصف النهار صح وخرج به عن عبدة المتذنب **وإد النفل**  
**فيصح** كل من هذه الثلاثة **بشيء** معينة مبيته من الليل  
وهو لا فضل وحقيقة الشدة قصد عاز ما من قبله  
صوم غد ولا يجوز صوم عن هذا إلى الشهر رمضان إلا  
ما ذكر وليس النطق باللسان شرطاً وفي صياحه من لم يبيت  
النسبة نفي كمال فصحة النسبة ولو جازى إلى ما **أن نصف**  
**النهار** لأن الشرط وجبة النسبة في أكثر النهار الخطأ  
وبه توجه في حكمه لا كبره حتى هذا بالفتوى يخرج لغير  
الفتوة لأنهما الركنان فليس شرطاً أنهما المقدم على أدائها  
ابتداءً أو الأخرى بعض الأركان عنهما فلم يقع عبادة والفتوى  
شخص واحد وقد وجدت فيه وإنما قلنا إلى ما قبله من  
النهار يسع الجميع الصفر على الأصح اجتزاع ظاهر  
عبارة العذر وي وإنما قال **نصف النهار** من ابتدأ  
**النجلى** قبل وقت الضحوة الكبرى لأعند ذلك  
النهار قد بطون على ما عند طلوع الشمس إلى غير ما ألفه  
وعند الزوال نصفه فيصوب شرط صحة المنذور  
ها قبيل الزوال **ويصح** إذا كل من أدار رمضان والنذر  
المعنى والنفل **عطلت** النسبة من غير تعبد بوصف  
المعيارية والنذر أي المعنى معتبر بإيجاب الله تعالى  
فيصواب كل عطلت النسبة كغيره **بشيء** النفل أيضاً  
**وإكراه** الذي إياه **مسافر** إن كان **رمضان** في الأصح من  
الروايات وهو اجتزاع فضل الإسلام وشمس الأمة  
صح وتغوز زيادة التثنية لأنها لما حلال المسئلة

واعلم انه يشترط في العبادة بالمتطهر للوجه  
عنه انه من غير طهارة كالمسافر ما حله  
ما حله في الطهارة من غير طهارة  
الثانية أحسن هذا المقام

بشيء ما يشترط في العبادة بالمتطهر للوجه  
أد عند الزوال لم يصب أكثر من شهر رمضان

التخفيف

في السائر  
لكنه من وقتها ورجوعه  
وقتها ما كان  
بشيء ما يشترط في العبادة بالمتطهر للوجه  
أد عند الزوال لم يصب أكثر من شهر رمضان